

كلمة وفد الجمهورية اللبنانية
في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية
الدورة الرابعة والأربعين
فيينا ١٨-٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

الدكتور محمود نصر الدين
مدير هيئة اللبنانية للطاقة الذرية

حضرة الرئيس ،

أقدم منكم، بداية، بالتهنئة لانتخابكم رئيساً للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته الرابعة والأربعين متمنياً لكم ولبلدكم دوام التوفيق والازدهار. إن وفد بلادي يدعمكم من أجل أن تكفل أعمال هذا المؤتمر بالنجاح من أجل خير الإنسانية ومن أجل المساهمة في نقل التكنولوجيا النووية إلى الدول النامية لاستخدامها في الأغراض السلمية وفي تطوير اقتصادها.

حضرة الرئيس

يتقدم وفد بلادي بالتهنئة لكل من الدول الأعضاء الجديدة طاجكستان ، الأرجينان و افريقيا الوسطى . اننا على استعداد للتعاون مع هذه الدول عبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تنفيذ أهداف هذه الهيئة .

حضرة الرئيس ،

إن لبنان الذي استعاد معظم أراضيه المحتلة منذ العام ١٩٧٨ تطبيقاً لقرارات الأمم المتحدة يعيش في منطقة تهددها الترساتة النووية الإسرائيلية ومنشآتها النووية المتطورة. إن عدم توقيع إسرائيل لتفاقيه منع انتشار الأسلحة النووية بالإضافة إلى عدم إخضاع منشآتها النووية للرقابة الدولية هما أمران في غاية الخطورة، يهددان السلام ليس في المنطقة فحسب بل في العالم أجمع. إن هذا الواقع يقلق شعوب المنطقة ويجب أن يقلق شعوب العالم وحكوماته على ضوء

مختلف الحوادث النووية التي جرت حتى الآن لاسيما حادثة تشيرنوبل التي أدت إلى تلوث كبير في العديد من مناطق الكرة الأرضية. إن دعوتنا إلى وضع المنشآت النووية الإسرائيلية تحت الرقابة الدولية وإلى إيقاف برنامجها النووي غير السلمي تنطلق من حرصنا على سلامة شعوب المنطقة وعلى البيئة والمياه من التلوث النووي.

حضرة الرئيس

إننا نرجو أن يؤخذ هذا النداء من باب حرصنا على السلام العالمي العادل ومن باب تمسكنا بالدعوة إلى الحفاظ على بيئة نظيفة نورثها إلى الأجيال القادمة لأنها مثلنا جديرة بالحياة.

حضرة الرئيس

إننا ننظر إلى جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ميدان الأمان النووي والوقاية من الأشعة المؤينة بكل الارتياح والتشجيع. ونود أن نسجل في هذا المؤتمر موقفاً إيجابياً من المشروع النموذجي لرفع البنى التحتية للوقاية من الإشعاع لاسيما في منطقة غرب آسيا. وقد أنهينا في لبنان بمساعدة الوكالة، وبرعاية مباشرة من سعادة المدير العام الدكتور محمد البرادعي، من تحقيق بعض الإنجازات الهامة على صعيد المختبرات وعلى صعيد النصوص القانونية: فقد أحالت الحكومة اللبنانية على المجلس النيابي مشروع قانون الوقاية من الأشعة المؤينة الذي سيتم بموجبه إنشاء الهيئة الرقابية، وفقاً لأحكام اتفاقية الأمان النووي التي سبق للبنان أن وقعها، كما سيتم إصدار التشريعات والقواعد المتعلقة باستخدام مصادر الأشعة المؤينة في لبنان. ونأمل أن يقر للمجلس النيابي اللبناني هذا المشروع في الأشهر القليلة القادمة .

حضرة الرئيس

إننا في لبنان وبالإضافة إلى تمسكنا بدور الوكالة في ميدان الأمان النووي وتطبيق التزامات ننظر بكثير من الاهتمام إلى برنامج التعاون التقني مع الدول

النامية. إن التنمية، لا سيما في ظل العولمة، أصبحت من حق كل إنسان وإنما وجد وعلى الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة ومنها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن تساهم في تغطية كلفة هذه التنمية. إن تنمية المناطق التي تقع في الدول النامية متمسكهم ولائسك بالمحافظة على الأمن الاجتماعي والاقتصادي وعلى السلام العالمي. لذلك نتوجه إلى الدول المانحة في صندوق التعاون التقني أن تزيد من مساهماتها كما نطلب من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تخصص جزءا من موازنتها العادية لتغذية هذا الصندوق.

حضرة الرئيس

إننا نعلق أهمية كبيرة على إقامة تفاهم إقليمي يضم الدول العربية في منطقة غرب آسيا تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن مثل هذا التفاهم بين دول متجاورة وتتكلم لغة واحدة سيساهم و لائسك في تنفيذ عدد من المشاريع التي تهم المنطقة بكفاءة عالية وبأقل كلفة ممكنة. لذلك نتمنى أن نعدد الوكالة إلى الموافقة على هذا التعاون الإقليمي وإعطائه مقومات النجاح.

حضرة الرئيس

إن لبنان هو عضو الهيئة العربية للطاقة الذرية ويدعو إلى زيادة التعاون بين الوكالة وبين هذه الهيئة العربية التي تضم دولا من آسيا وأفريقيا. إن وجود برامج ممتثلة في الوكالة وفي الهيئة يجعلنا ندعو للوكالة إلى دعم بعض مشاريع الهيئة لاسيما في ميدان الحفاظ على البيئة أو في ميدان تأمين مياه شرب نظيفة وأمنة لشعوب المنطقة أو أية مشاريع تهم الدول العربية.

حضرة للرئيس

نود أن نشير إلى أن لبنان استطاع في السنوات الأخيرة أن ينفذ العديد من مشاريع التعاون التقني مع الوكالة. فقد أصبح لدى الهيئة اللبنانية للطاقة الذرية العديد من المختبرات الخاصة بالتحاليل الأولية للعينات البيئية. وتقوم هذه الهيئة

اللبنانية بتقديم العديد من الخدمات العلمية للقطاعين العام والخاص بواسطة خبراء تم تدريبهم بدعم من الوكالة.

إن تطور استخدام الأشعة للمؤينة في لبنان لا سيما في القطاع الطبي أوجد العديد من الكوائف التي تحتاج معايرة ومراقبة بشكل دوري ودائم . نأمل من الوكالة أن تولي هذه الحاجة للبنانية، لإيجاد مختبر ثانوي للمعايرة، العناية التي أعتاد لبنان أن يجدها في الوكالة طيلة السنوات الأخيرة. وفي هذه المناسبة نود أن نتوجه بالشكر لسعادة المدير العام الدكتور محمد البرادعي ولمختلف أقسام الوكالة لا سيما قسم التعاون التقني، للدعم الذي تلقاه المشاريع التي يتقدم بها لبنان.